نقابات تدعو للإضراب في بعض المصافي والمصانع بالولايات المتحدة

النفط يرتد للصعود وسط تراجع منصات الحفر في أمريكا

عواصم - «وكالات»: حققت أسعار النفط الخام مكاسب بأكثر من 8%، مسجلة أكبر ارتفاع يومي لها منذ عامين ونصف العام. ووفق خبراء في شؤون النفط والطاقة تحدثوا لـ«العربية.نت» فإن تجاوز برنت لسعر 53 دولاراً في آخر تداولات الجمعة كان علامة فارقة انهى استمرار التراجع، متأثراً بصدور بيانات أظهرت أن شركات التنقيب الأميركية تقلص أنشطة البحث عن النفط الصخري.

وفي صعود قد يطلق تكهنات بأن مسلسل انهيار الأسعار قد انتهى قد يبدو متفائلا رغم ارتفاع سعر العقود الآجلة لخام برنت 3.86 دولار عند التسوية إلى 52.99 دولار للبرميل بعدما قفز إلى 53.08 دولار. في حين اغلقت عقود النفط الخام الأميركي التعاملات مرتفعة 3.71 دولار إلى 48.24 دولار للبرميل بعدما قفزت حوالي ثلاثة دولارات في الساعة الأخيرة من التعاملات.

خروج منصات الحفر الصخري

ووفق «بيكر هيوز» فإن صناعة النفط الأميركية قد شهدت مزيداً من خروج منصات التنقيب هذا الأسبوع مع بقاء الأسعار دون 50 دولاراً وتخفيض العديد من البنوك وبيوت الخبرة توقعاتها للنفط.

وأشارت «بيكر هيوز» وهي شركة الخدمات النفطية إلى أن عدد المنصات التي خرجت من الخدمة 94 ليكون أكبر انخفاض أسبوعي منذ عام 1987، ليكون العدد العامل منها عند 1223 منصة وهو الأقل في ثلاث سنوات. في حين شهدت نفسها وحدها انخفاضا بلغ 58 منصة إلى 695 بالمقارنة مع 840 منصة في بداية يناير الحالي.

وفيما يخص العدد الإجمالي لمنصات النفط والغاز العاملة بالولايات المتحدة فقد سجلت تراجعا بحوالي 90 إلى 1543 منصة.

وعلق الخبير في شؤون النفط محمد الشطي قائلا إن وتيرة صعود النفط في آخر جلسات التداول قد تعكس ملامح المرحلة المقبلة.

■ الأسعار سجلت أكبر ارتفاع يومي لها منذ عامين ونصف العام بأكثر من 8 %

وقال «بات النفط من السلع المهمة لضمان تواصل الأنشطة الاقتصادية حول العالم، وهو الذي يجرك أسعاره ارتفاعا أو انخفاضا، وبالتالي فإن أي تغيير سيكون له آثار في كلا الاتجاهين «سلبا وإيجابا»، ولا يمكن التغاضي عنها أو تجاهلها لأنها تؤثر على منتجيه ومستهلكيه.

ارتفاع مفاجئ

وقال «بغض النظر عن الارتفاع المفاجئ للأسعار فهناك اتفاق على أهمية عدة عوامل في التأثير على حركة الأسعار وقيادتها، إما ارتفاعا أو انخفاضا على رأسها العرض والطلب على تلك السلعة، فضلا عما يحدث داخل سوق تداوله في البورصات».

وقال «في ظل وضوح مفهوم العرض والطلب إلى حد كبير رغم تعقيد تفسير تحركه تبقى بعض الصعوبة لدى الكثيرين في تتبع وفهم تحرك «العقود الآجلة» التي تعد بمثابة اتفاق ملزم يعطي الحق في الحصول على كمية من النفط بسعر محدد في موعد محدد في المستقبل، لكن الأمر ليس بهذه البساطة».

وذكر الشطي «إن المشكلة تكمن في العقود الآجلة للنفط في استخدامها من قبل نوعين من المتعاملين، الأول هم المتحوطون مثل شركة طيران تريد التحوط على سبيل المثال من ارتفاع متوقع للأسعار، مستقبلا لذا تقوم بشراء عدد من العقود».

المضاربون يقتنصون الفرصة

أما النوع الثاني فيمثله المضاربون الذين يحاولون الاستفادة من تحقيق أرباح من تذبذب حركة الأسعار من دون حاجة لتفعيل الاتفاق واستلام كمية النفط التي تعاقدوا عليها، فيما تشير إحصاءات بورصة شيكاغو التجارية إلى أن اقل من 3% من التعاملات تتم فعلا لحساب مشترين ينتظرون تسليم السلعة التي اشتروها، والباقي لمضاربين.

وأوضح الشطي «أن المؤثرات التي تتحكم في حركة الأسعار صعودا وهبوطا هو أيضا ما تقدمه إدارة معلومات الطاقة الأميركية لبعض الرسوم البيانية التي تتقصى تحرك مفهوم العرض والطلب وغيرها من المؤثرات بمزيد من التفصيل».

وحول توقعه لاستمرار ارتفاع الأسعار بتفاوت تدريجي، قال الشطي «رغم التعافي المحدود للأسعار فإن المعروض من الدول خارج «أوبك»: لا يزال عالياً أيضاً تقدم هذه الدول حوالي 60% من الإنتاج العالمي بما فيها أميركا الشمالية، وإنتاج بحر الشمال، ومشكلتها عدم وجود قرار ملزم أو منظمة مثل «أوبك» يدير البات تحرك الإنتاج، وتتحرك كرد فعل لتغير الأسعار في محاولة لتعظيم الاستفادة».

دعوات الإضراب تهدد العمل بمنشآت النفط الأمريكية

■ المضاربون يحاولون الاستفادة من تحقيق أرباح من تذبذب السعر دون حاجة لتفعيل الاتفاق وتسلم الكميات التي تعاقدوا عليها

تحرك الأسعار

وقال إن «المعروض من «أوبك» على الرغم من تشكيك البعض في دورها في التأثير على تحرك الأسعار، أظهر قرار «أوبك» بالإبقاء على سقف إنتاجها عند 30 مليون برميل يومياً في نوفمبر آثراً واضحاً في سوق النفط، خصوصا مع دور كبير للسعودية داخل المنظمة.

في الوقت ذاته تشير الإحصائيات إلى أن الطلب من دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وجود زيادة حادة في استهلاك النفط في الدول من خارج المنظمة المعروفة اختصارا بـ oecd خصوصا من الصين، والهند والسعودية، مع تناقص في المقابل في استهلاك دول المنظمة خلال الفترة بين عامي 2000 إلى 2010.

وبالطبع فإن النمو الاقتصادي في تلك الدول خارج المنظمة ساهم في رفع كمية النفط المستهلك».

وأبان الشطي في جانب آخر من حديثه أن أعداد المشاركين في سوق النفط في تزايد، فمنهم الذين يدخلون بأهداف مختلفة، حيث تبقى فئة المضاربين لها اليد العليا والتي تشمل العديد من المصارف، وصناديق التحوط، ومديري صناديق الاستثمار والأصول.

وقال «بالطبع إن محاولة هؤلاء تحقيق أقصى استفادة من تذبذب الأسعار فقط دون الاهتمام بالسلعة ذاتها يترك أثراً في النهاية على حركة الأسعار مع تزايد مشاركتهم بالسوق».

وحول استجابة حركة الأسعار للاضطرابات الجيوسياسية، قال «هذا المتغير صار محل شك لدى البعض أخيراً خصوصا مع حالة عدم الاستقرار التي تعيشها ليبيا، وتراجع إمداداتها، حيث ساهمت الزيادة في الإنتاج الأميركي بجانب نمو إمدادات العراق في تعويض ذلك».

حركة أسعار النفط بين العرض والطلب

لكن تبقى استجابة حركة الأسعار لقرارات «أوبك» بخفض الإنتاج واضحة كما تشير الدوائر الزرقاء، وكذلك للثورة الإيرانية وحرب أكتوبر 1973.

في الوقت ذاته عدت شركة «كوفر جلوبال سوليوشنز» التي يقع مقرها في هيوستن وهي مهتمة بتوفير العمالة للشركات العاملة في النفط والغاز عشرة عوامل تؤثر في تحرك الأسعار تتشابه إلى حد كبير مع ما تم ذكره سلفا: أوبك، العرض والطلب، القوانين المقيدة من قبل دول كبرى منتجة، عدم الاستقرار السياسي، الإنتاج، الأسواق المالية، الطقس، الطلب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تغير سعر صرف الدولار.

ويعد العامل الأخير مهما وكان مؤثرا إلى حد ما في الهبوط الأخير الذي تعرض له سعر برميل النفط، حيث ساهم ارتفاع قيمة الدولار أمام العديد من العملات خصوصا الرئيسية في الضغط على تحرك السلع.

يشار إلى أنه فيما يتعلق بحركة النفط عام 2015 أشار موقع «أويل برايس» إلى خمسة عوامل ستكون مؤثرة عليه بشكل كبير، فيما لا يمثل ترتيبها أي أهمية لأحدها على الآخر.

دعا قادة نقابات أمس الأحد، إلى إضراب في تسع مصاف نفطية ومصانع للكيماويات في الولايات المتحدة في محاولة للضغط على شركات النفط للموافقة على عقد جديد يغطي العاملين في 63 منشأة.

وتستهدف الإضرابات وهي الأولى من نوعها منذ عام 1980 للمطالبة باتفاق على مستوى البلاد وحدات تشكل مجتمعة نحو عشرة في المئة من إجمالي الطاقة التكريرية في الولايات المتحدة. وجاءت الخلافات بعدما دفع هبوط أسعار النفط الشركات لخفض الإنفاق.

وقالت نقابة عمال الصلب إن رويال دانش شل التي تقود المفاوضات أوقفت المحادثات بعدما رفضت النقابة مقترحا خامسا من الشركة.

وقال ليو جيرارد الرئيس العالمي للنقابة رفضت شل تقديم عرض مضاد وتركت طاولة المفاوضات، «ليس لدينا خيار سوى الإخطار بالتوقف عن العمل». وقالت شل إنها ترغب في استئناف المحادثات.

وأضافت الشركة «نحن ملتزمون بحل خلافاتنا مع النقابة على طاولة المفاوضات ونأمل في استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

مسؤول: الاقتصاد الروسي سيسجل انكماشاً بـ 3 % في 2015

موسكو - «وكالات»: توقع وزير الاقتصاد الروسي اليكسي اليوكاييف انخفاض إجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 3% في العام 2015 بسبب انهيار أسعار النفط والهروب الكبير لرؤوس الأموال.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية عن الوزير قوله «لقد أصدرنا توقعات العام 2015 التي تستند على الأسعار الحالية للنفط وهي 50 دولاراً للبرميل للعام بأكمله».

وأكد على أن توقعاته بانكماش الاقتصاد بنسبة 3% هي توقعات «محافظة» نظراً لأن معظم المحللين يتوقعون انتعاش أسعار النفط في وقت لاحق من هذا العام.

وكانت وزارة الاقتصاد توقعت في السابق انخفاض الاقتصاد بنسبة 0.8% الا ان بعض الاقتصاديين قالوا أن الانكماش قد يصل إلى 5% وذلك يعتمد على أسعار النفط الذي يعتبر السلعة الأساسية التي تصدرها روسيا. وتوقع البنك المركزي الروسي نسبة انكماش بـ 4.8%.

وتعاني روسيا من انخفاض أسعار النفط بشكل كبير وكذلك من العقوبات الغربية التي منعت اقتصادها من الحصول على القروض الخارجية.

وانخفض الروبل الروسي إلى نصف سعره مقابل الدولار واليورو منذ بداية العام، ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ونتيجة لتدهور الاقتصاد فقد بلغت رؤوس الأموال التي خرجت من البلاد العام الماضي ما يقرب من 150 مليار دولار، وهو مبلغ قياسي يسجل منذ انهيار الاتحاد السوفياتي.

وقال اليوكاييف انه من المتوقع أن يصل هذا الرقم هذا العام إلى 115 مليار دولار، متوقعا انخفاض الاستثمارات بنسبة 13%.

وتم رفع توقعات التضخم للعام الحالي من 7.5% إلى 12%، بحسب ما نقلت وكالات الأنباء عن الوزير.

وأكد اليوكاييف أن نسبة التضخم في يناير ستصل إلى 13.1%، كما ستنخفض الرواتب الحقيقية بنسبة تزيد عن 9% خلال العام.

وكشفت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات لدعم الاقتصاد ومن بينها زيادة تمويل البنوك وتعزيز الإنفاق على معاشات التقاعد وبرامج البطالة.

وأعلن البنك المركزي يوم الجمعة عن خفض مفاجئ في أسعار الفائدة الرئيسية من 17% إلى 15%، وقال أن ذلك يهدف إلى «منع حدوث انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي».

روسيا تواجه مشكلات كثيرة في اقتصادها هذا العام

أوباما يفرض ضريبة قدرها 19 % على مكاسب الشركات الخارجية

واشنطن - «رويترز»: كشفت مصادر مطلعة في الميزانية الأميركية ، عن أن مقترحات الرئيس باراك أوباما بشأن الميزانية ستتضمن ضريبة بحد أدنى يبلغ 19% على المكاسب الخارجية اللاحقة للشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها ، وضريبة بنسبة 14% على أرباحها الخارجية المتراكمة.

وقالت بلومبيرج نيوز إن الضرائب المزمعة جزء من خطة ميزانية يبلغ حجمها 3.99 تريليون دولار ستطبق اليوم الإثنين وتهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى والأميركيين الفقراء بزيادة الضرائب على الأغنياء.

أضافت أن المقترحات الجديدة ستكون جزءاً من محاولة أكبر لإصلاح قانون الضرائب الأميركي وتخفيض المعدل الحالي للشركات من 35 في المئة على الرغم من أن عددا قليلا من الشركات هو من يدفع المعدل الأعلى. ولكن أوباما والجمهوريين الذين يسيطرون الآن على الكونجرس يختلفون بشأن حجم خفض المعدل الضريبي وبشأن الإعفاءات الضريبية التي يجب الغاؤها أو تخفيضها لتعويض العائد المفقود.

وأوضح أحد الشخصين اللذين نقلت عنهما بلومبيرج هذا التقرير إن أوباما يريد استخدام العائد الجديد في تمويل مشروعات البنية الأساسية وأن هذين البندين بالإضافة إلى تمديد العمل بقوانين معينة من المنتظر انتهاء أجلها ستوفر 565 مليار دولار على مدى عشر سنوات.

الرئيس الأمريكي باراك أوباما

إيطاليا : 40% يؤيدون التخلي عن اليورو والعودة إلى الليرة

روما - «وكالات»: أظهر استطلاع للرأي نشر أمس الأول ، أنه بعد سنوات من ركود اقتصادي طاحن، فإن الإيطاليين سئموا العملة الأوروبية المشتركة، إذ يقول 40 بالمئة منهم إنه يجب على إيطاليا أن تتخلى عن اليورو وتعود إلى الليرة.

وقال معهد يوريسبس للأبحاث في تقرير إن هذا يمثل قفزة من 25.7 بالمئة في نفس الاستطلاع الذي أجرى العام الماضي.

وهذا التغيير شيء مفاجئ بشكل خاص لإيطاليا، حيث الناس مؤيدون بقوة بشكل تقليدي لأوروبا ولديهم ثقة في مؤسسات الاتحاد الأوروبي تفوق ثقتهم في المؤسسات الوطنية التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والفساد.

وقال جيان ماريا فارا، رئيس يوريسبس في التقرير «في العام الماضي فقط أبرزنا حقيقة أن الإيطاليين يواصلون دعم اليورو على الرغم من عدم ثقتهم في مؤسساتنا»، ملقيا باللوم على التباطؤ الاقتصادي المستمر منذ وقت طويل في ارتفاع مشاعر النفور من اليورو.

وأضاف قائلا «عدد الناس الذين يعيشون في فقر يتزايد. التوقعات الاقتصادية الضعيفة وصلت إلى مستويات محبطة».

التظاهرات القوية أضرت بقوة اليورو

«المركزي» التركي يحاول طمأنة الأسواق بعد هبوط الليرة

اسطنبول - «فرانس برس»: واصل سعر صرف الليرة التركية تدهوره الجمعة وبلغ مستوى تاريخيا من التراجع أمام الدولار، ما أرغم البنك المركزي على الخروج عن صمته لطمأنة الأسواق بشأن تواياه في مجال خفض معدلات الفوائد. وللبوم السادس على التوالي، تراجع سعر صرف الليرة التركية ليلامس بعد ظهر الجمعة الماضي عتبة 2.45 للدولار، وهو رقم قياسي مطلق من الضعف. وتم التداول بالليرة التركية عند إقفال الأسواق التركية بـ2.446 للدولار.

وسجلت العملة التركية، الجمعة، تراجعا كبيرا مقابل اليورو، فانخفضت إلى 2.76، لكن بعيدا جدا عن أدنى مستوى تاريخي بلغته في يناير 2014، أي 3.27، في أوج فضيحة الفساد التي هزت الحكومة آنذاك. والليرة التركية التي أضعفتها في الأساس سياسة البنك المركزي الأميركي (الاحتياطي الفيدرالي) التي أفاد منها الدولار، ضحية أسواق قلقة حيال خفض جديد محتمل لمعدلات فوائد البنك المركزي التركي اعتباراً من الأسبوع المقبل.

وأرغم هذا التطور المؤسسات إلى استخدام احتياطاتها. وقال البنك المركزي التركي في إعلان أن «التطورات الأخيرة التي لوحظت في الأسواق المالية ليست متماسكة بالنظر إلى سلسة خفض الفوائد التي يعتمدها البنك». وأضاف أنه «سيواصل استخدام كل الآليات المتوافرة لديه لضمان ديمومة عملية كسر التضخم».

وسعى وزير الاقتصاد نهاد زيبكي إلى بث الطمأنينة، واصفا تقلبات سعر صرف الليرة بأنها «طبيعية وغير مثيرة للقلق». وحض البنك المركزي التركي على مواصلة خفض الفوائد.

وأضاف بحسب ما نقلت وكالة أنباء الأناضول الحكومية «لقد أضعنا حتى الآن الكثير من الوقت قبل خفض معدلات الفائدة»، موضحا أن الإبقاء على معدلات فوائد مرتفعة لطمأنة الأسواق لا يجدي.